تقديـــــم
أ/ عدنان جبريل

عرض بعنوان "الأهمية المستقبلية للغابات في ضوء تجارب الماضي ودروسه المستفادة"

تاريـــخ العـــرض
2025/05/10

(الأهمية المستقبلية للغابات)

تجارب الماضي ودروسه المستفادة

سلسلة الصالون الفكري والثقافي – 181
حزب السلام والازدهار
10 مايو 2025

(القيود والمؤثرات البيئية)

تقديم : عدنان فرج جبريل

العوامل الأساسية المؤثرة

أولاً : الموقع الجغرافي والتضاريس :

الإقليم الصحراوي السندي

- قلة الأمطار وتذبذبها.
- انخفاض الرطوبة النسبية.
- ارتفاع معدل التبخير.
- ارتفاع درجات الحرارة وتذبذبها الكبير.
- تملح التربة نتيجة لخاصية الجفاف.
- وجود وانتشار الكثبان الرملية على نطاق واسع.

تأثير الموقع الجغرافي والتضاريس على العوامل المناخية :

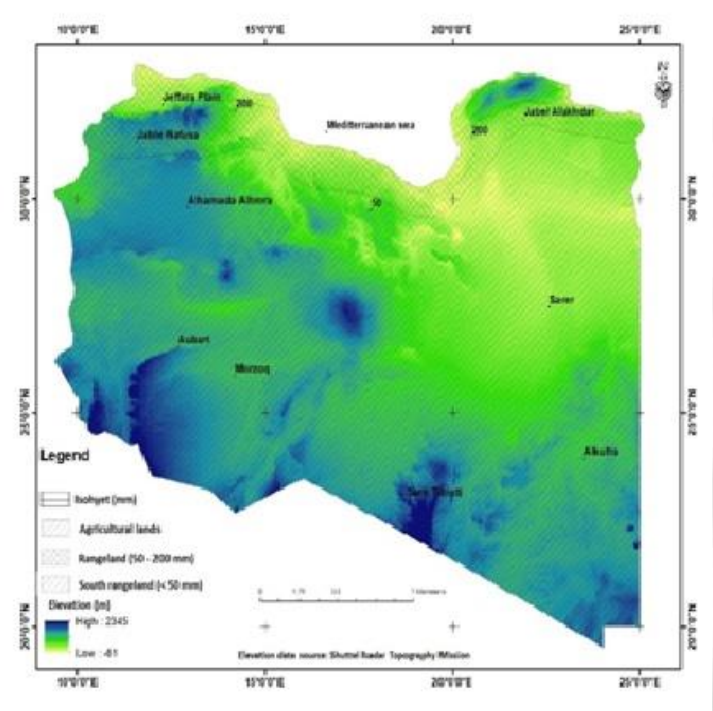

- المنطقة شبه المدارية، بين حوالي خطي طول 9 و 25 شرقاً، وخطي عرض 19 و 33 درجة شمالاً.
- تطل على البحر المتوسط بخط ساحلي بطول 1900 كيلومتر تقريباً.
- معظم المساحة تقع في قلب الصحراء الكبرى.

هذه العوامل الفيزيائية تُخضع البلاد لتأثير ثلاث مناطق مناخية وفقًا لتصنيفات (Kopen) :

- مناخ السهوب القاحلة : يؤثر على معظم الأماكن الساحلية الغربية والشرقية ويمتد نحو الأماكن الداخلية لحوالي 200 كم.
- مناخ البحر المتوسط : منطقة صغيرة من مناطق وسط وشمال الجبل الأخضر.
- المناخ الصحراوي الجاف والحار : ويسود في بقية مناطق البلاد.

- منخفضات مناخية تؤدي إلى عواصف رعدية وهطول الأمطار في فصل الشتاء.
- سيطرت الكتل الهوائية شبه المدارية على جميع أنحاء البلاد مع منخفضات حرارية.
- تسرب تيارات قطبية باردة تؤدي إلى عواصف ثلجية.
- تكرار حالات الجفاف، وكذلك حدوث فيضانات في معظم الأماكن الممطرة في نطاقات زمنية مختلفة، وفيضانات عابرة للحدود تتسبب في جريان الأودية الجافة.

التأثير على الصفات والخصائص الطبيعية والكيميائية للتربة :

تدخل الترب الليبية في نطاق ترب المناطق الجافة التي تتميز بصفات وخصائص أساسية تميزها عن ترب بقية المناطق المناخية. مع ملاحظة تباينها باختلاف عوامل المناخ السائدة والتضاريس والموقع الجغرافي داخل حدود البلاد، وهي عوامل أساسية كان لها تأثيراتها المباشرة في العمليات التكوينية المسؤولة عن نشأت وتحديد أنواع الترب الناتجة.

بصفة عامة هي : ترب جافة، فقيرة، بسيطة التكوين والتطور، ينعدم الغطاء النباتي في أغلب مناطقها ما يساعد على وجود تكوينات جيولوجية سطحية غير ترابية (رمال، كثبان رملية، أدم صحراوية - أراضي حصوية، صحاري صخرية – حمادات).

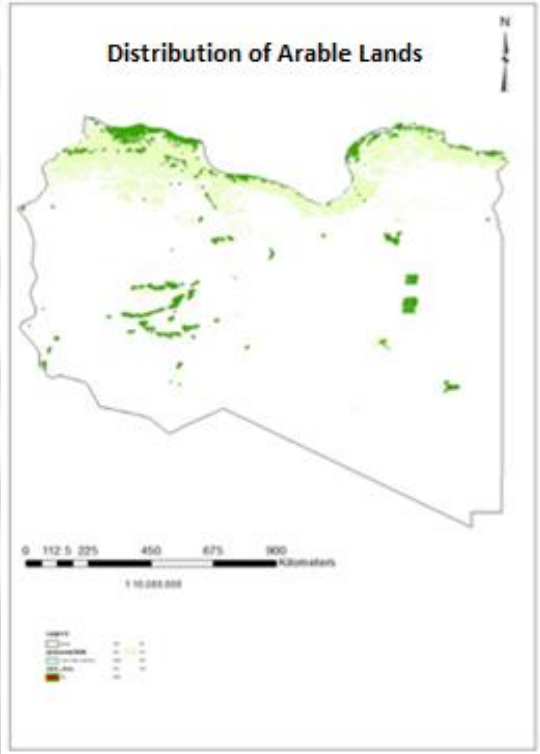

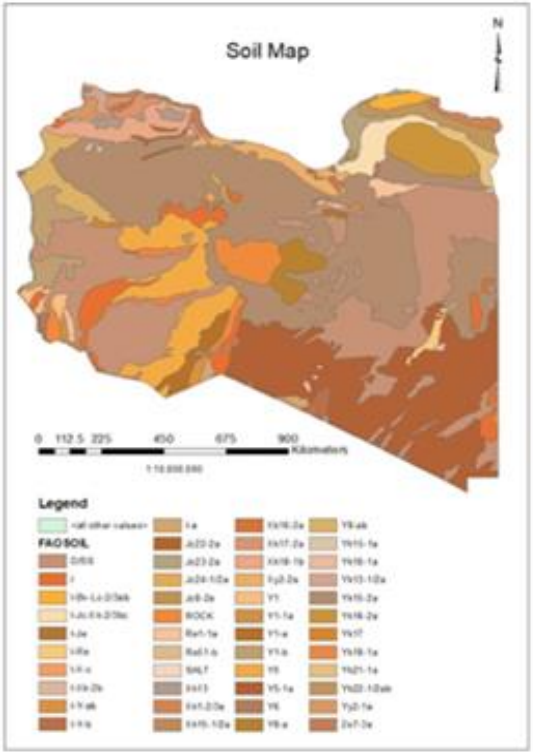

استخدام الأراضي .. المساحة بالألف هكتار
المصدر / المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ المجلد الإحصائي العاشر
تصنيف أنواع الترب الليبية وأثرها على توزيع الأراضي الزراعية والرعوية والغابية

البيان	الرقعة الجغرافية	الرقعة الزراعية			الرقعة الغابية	الرقعة الرعوية
		أراضي بور	أراضي مروية	أراضي بعلية		
المساحة	177750	526	224.1	1346.9	610	13000
%	100	0.3	0.13	0.80	0.35	7.3

نسب أنواع الصحاري في ليبيا – المساحة ألف كيلومتر مربع
"انتهاك الصحراء للأرض – عائق في وجه الإنماء العربي"
مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت / لبنان – 1990.

المساحة الكلية	نسبة الأراضي الصحراوية المجدبة	نسبة أراضي الصحراء	نسبة الأراضي شبه الصحراوية	نسبة الأراضي الرطبة
1760	% 75	% 23	% 2	% 0

حالة التصحر في ليبيا – المساحة ألف كيلومتر مربع
المصدر : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد).
دراسة محدثة تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المساحة الكلية	المساحة المتصحرة	النسبة من المساحة الكلية	المساحة المهددة بالتصحر	النسبة من المساحة الكلية
1760	1390.4	79	369.4	21

التصحر : تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية".

مكافحة التصحر : كافة الأنشطة التي تشكل جزءاً من التنمية المتكاملة للأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة من أجل التنمية المستدامة، والتي ترمي إلى :

- منع و/أو خفض تردي الأراضي.
- إعادة تأهيل الأراضي التي تردت جزئياً.
- استصلاح الأراضي التي تصحرت.

لمحة عن تاريخ النشاط الغابي في ليبيا :

1. يعود تاريخ الاهتمام بمجالات تنمية وحماية الغابات في ليبيا إلى بدايات القرن التاسع عشر إبان فترة حكم السلطان العثماني "محمود الثاني" خلال الفترة (1808 – 1839).

2. كان لعناصر المناخ الجاف والظروف البيئية غير المناسبة أثر بالغ في تشكيل الموارد الطبيعية الهشة وبوجه خاص في محدودية انتشار وتوزيع الغابات الطبيعية التي تتسم بقلة التنوع وانعدام الكثافة بسبب استغلالها المستمر لقرون وأحقاب طويلة (جدول 1)، حيث تتركز معظم الرقعة الغابية في منطقة الجبل الأخضر إضافة إلى بقايا بعض التشكيلات الطبيعية في وديان جبل نفوسة، وبمساحة كلية لا تتجاوز 0.30 % تقريباً من إجمالي المساحة الكلية البلاد.

تقلص مساحة بعض أنواع الغابات الطبيعية بالجبل الأخضر

.

ر.م	أنواع الأشجار الغابية		المساحة بالهكتار سنة 1958	المساحة بالهكتار سنة 1979	نسبة التناقص
	الاسم العربي	الاسم اللاتيني			
1	السرو	Cupressus sempervirens	8000	500	% 93.75
2	الصنوبر الحلبي	Pinus halipensis	7000	5000	% 28.6
3	العرعر الفينيقي	Juniperus phonecia	20000	15000	% 25
4	البلوط	Quercus cocciffera	12000	1000	% 91.7

منذ الاستقلال المجيد، شهدت البلاد جهوداً كبيرة ومضنية بذلت للحفاظ على القليل المتبقي من الغابات الطبيعية، وللتخفيف من حدة القيود البيئية القائمة، ولخلق ظروف معيشية مناسبة للسكان، مع تنفيذ عمليات تشجير واسعة ومستمرة على امتداد ثلاثة عقود من الزمن، حققت معدلات قياسية من النجاح في معظم مساحاتها، وهو ما ارتقى بالبلاد إلى مصاف الدول الرائدة في مجالات التشجير وأعمال التحريج ومكافحة التصحر خلال سنوات (1955 – 1975)، حيث كانت السياسات الغابية تتوخى من وراء عمليات توسيع الرقعة الغابية وحمايتها وصونها وتطويرها، تحقيق هدفين رئيسيين :

الأول : هدف بيئي : ويتمثل في حماية الأراضي الزراعية سعيا لزيادة واستمرار النشاط الزراعي من جهة، ولتحسين مستوى الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، مع توفير مستوى أفضل من جودة الماء والهواء، وحماية الأحياء البرية بتوفير عوائل لها من حيث الغذاء والملجأ.

الثاني : هدف اقتصادي اجتماعي : ويتمثل في تحقيق قدر مناسب من الاستثمارات التي تساعد في رفع مستوى الاقتصاد الوطني، وتوفير قدر مقبول من الخدمات والمنافع للمواطنين.

ملاحظة هامة : كان هدف جيل الرواد من رجال الغابات أن تصل الرقعة الغابية في ليبيا إلى نسبة 1 % من إجمالي المساحة الكلية للبلاد بحلول العام العام 2000، وهي نسبة تعادل مساحة (1,760,000 هكتار) بإجمالي عدد أشجار يقدر بنحو مليار شجرة.

1. زحف الرمال :

بفعل التأثير المباشر لعاملي الموقع الجغرافي والتضاريس في تكوين السمات الرئيسية لعناصر المناخ بإقليم وعلى الأخص في "إقليم سهل الجفارة" الذي يتواجد فيه أكثر من 55 % من إجمالي عدد السكان، فقد برزت مشكلة انتشار الكثبان الرملية المتحركة كواحدة من التحديات المستمرة التي تهدد الكثير من المناطق الحضرية والزراعية بسبب زحف الرمال المستمر، وما يمثله من مخاطر كبرى تتهدد مختلف أوجه ونشاطات الحياة بكافة جوانبها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي ما انفكت تلقي بظلالها السلبية على حاضر ومستقبل معيشة السكان ورفاهيتهم.

2. مكافحة زحف الرمال :

- تحدي بيئي تاريخي قائم ومستمر.
- يشكل سلسلة من المعوقات المتشابكة والمعقدة التي تعرقل برامج التنمية والتطوير.
- يستنزف الكثير من الجهد والمال والوقت لمجابهته.

3. نجاح الجهود :

لذلك، فقد أخذت الدولة الليبية على عاتقها مسئولية تثبيت الرمال لحماية المناطق الحضرية والزراعية كواحدة من الأولويات التنموية والبيئية منذ بداية العام 1952 وحتى منتصف العام 1986، حيث جرت عمليات واسعة لتثبيت (150 ألف هكتار) من الكثبان الرملية – وخاصة في مناطق إقليم سهل الجفارة المحيط بحاضرة طرابلس الكبرى – صاحبها توسع أفقي كبير بإقامة (250 ألف هكتار) من المشجرات الغابية الجديدة، ومصدات الرياح والأحزمة الوقائية والنطاقات الخضراء حول المناطق الحضرية والأراضي الزراعية لحمايتها من مخاطر التصحر وزحف الكثبان الرملية، ما أدى إلى تحسين المناخ الموضعي والظروف البيئية، وساعد على إنشاء مدن وقرى جديدة، والتوسع في استصلاح أراضي زراعية لغرض زيادة الإنتاج الزراعي بمساحات تقدر بحوالي (300 ألف هكتار).

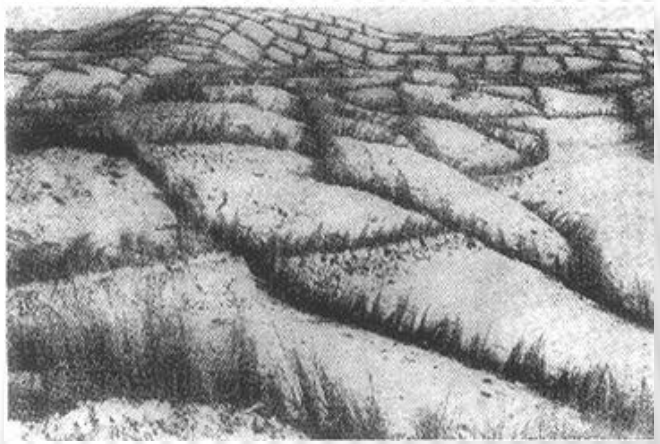

الوضع الراهن للغابات في ليبيا :

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المجال الحيوي، فقد تعرضت الغابات في ليبيا لصور وأشكال متعددة من التدمير والإتلاف المستمر بفعل تأثير وتداخل عوامل وظروف وأطراف مختلفة، وهو ما أثر سلباً على حالة الغابات، حيث تجلى ذلك في النقاط التالية :

- الحرائق المتكررة.
- الإزالة للأغراض الزراعية.
- الرعي الجائر.
- القطع التجاري لإنتاج الفحم.
- الآفات والأمراض النباتية.
- موجات الجفاف المتكررة.

كما أدى التوسع في فتح الطرق والمسالك الجديدة إلى تفشي بعض الظواهر العشوائية التي ألقت بمزيد من الظلال السلبية على الوضع البيئي للغابات الطبيعية والمشجرات الغابية بشكل خاص، مثل :

- مكبات القمامة.
- المرادم الصحية.
- المحاجر والكسارات.
- البناء المخالف.

وكنتيجة مباشرة لتأثير النقاط السابقة، فقد تعثرت خطط وبرامج تنمية وإدارة الغابات، وانحسر دورها الحيوي في أضيق نطاق، ما أدي آثار سلبية انعكست على عناصر البيئية وأسس ومقومات المواد الطبيعية المتجددة بشكل عام، تمثلت بشكل أساسي في الآتي :

- ارتفاع مستويات التلوث البيئي بمختلف مصادره الصلبة والغازية والسائلة.
- تعرض الرقعة الغابية لشتى أشكال وصور تدهور وتردي الأراضي، وتحولها إلى مصدر يتهدد المدن والقرى والمناطق الزراعية بزحف الرمال والعواصف الترابية والسيول.
- فقدان الكثير من عناصر التوازن البيئي والتنوع الحيوي، وتعرض بعض أنواع الأحياء البرية (النباتية والحيوانية) لمخاطر الإنقراض.
- تناقص الدور الحيوي للغابات في تأمين المراعي البينية التي كانت تسد جزء مهم من الاحتياجات العلفية للثروة الحيوانية.

تقلص مساحات
المشجرات الغابية
في
محيط حاضرة
طرابلس الكبرى

1976

1986

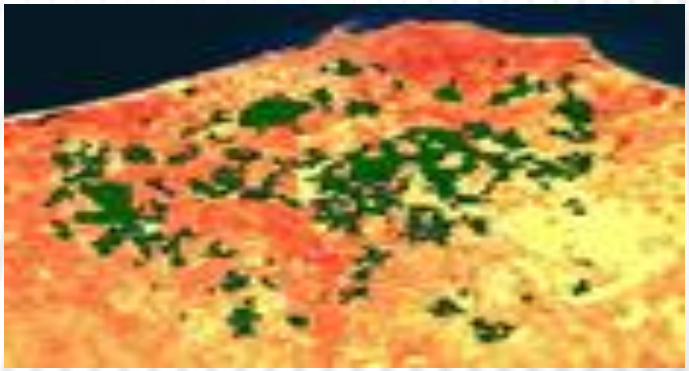

2002

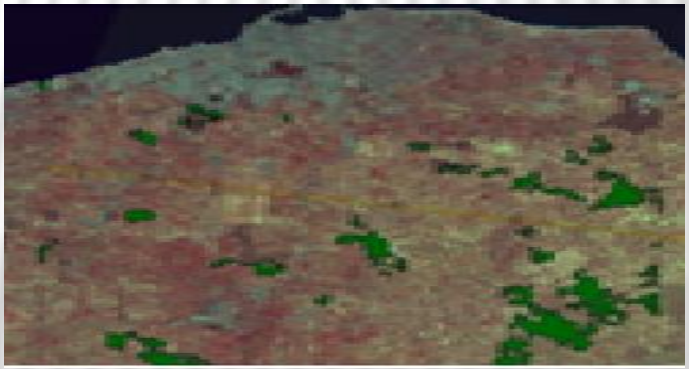

Classification Map 1989

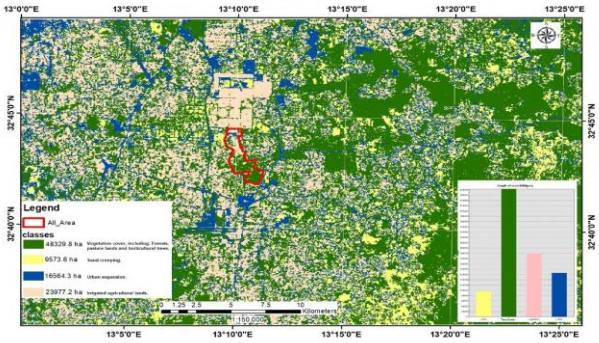

Landsat Image 1989

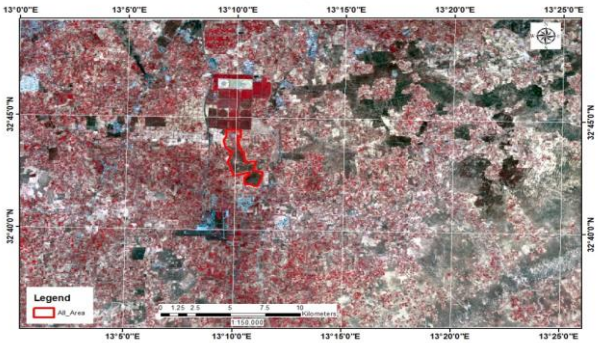

Classification Map 2010

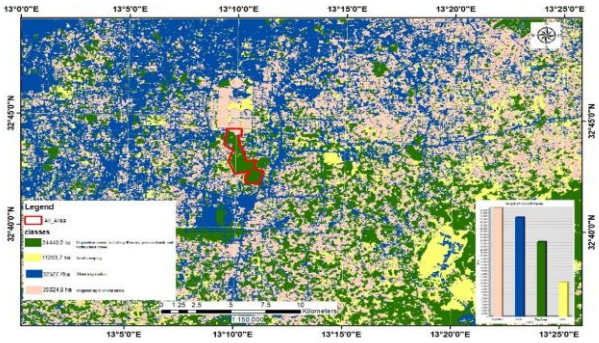

Landsat Image 2010

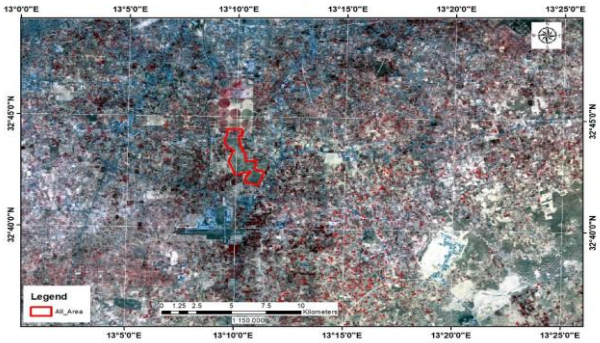

Classification Map 2024

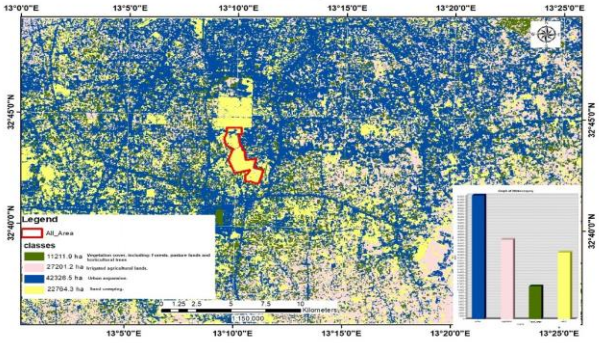

Landsat Image 2024

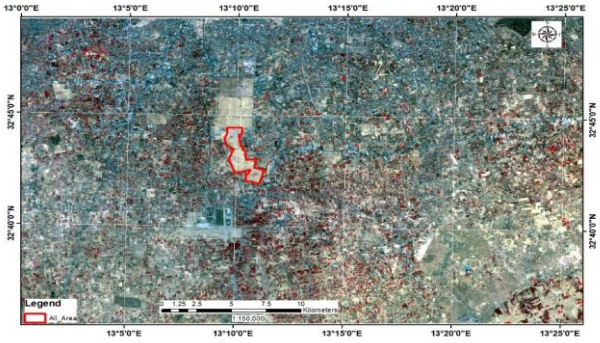

التغيرات في استعمالات الأراضي في منطقة جنوب طرابلس
بين سنوات (1989 – 2010 – 2024)

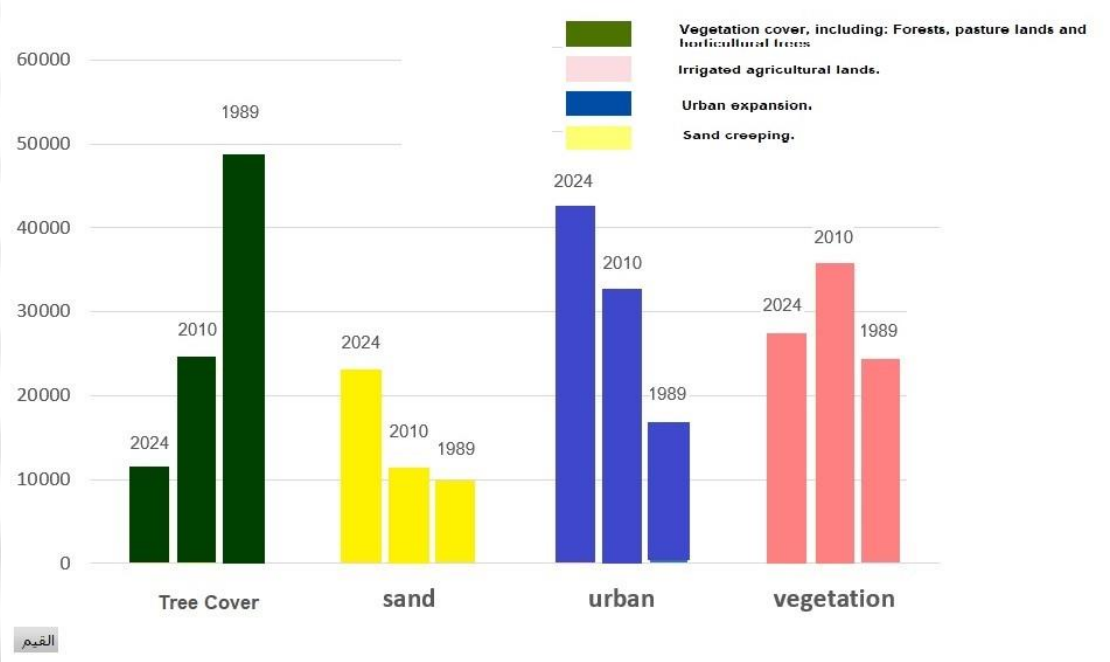

أعراض ذبول وموت أشجار الصنوبر (غابة الشرشارة).

أعراض ذأبول وموت أشجار الصنوبر
الصورة إلى اليمين (غابة جودائم)، وإلى اليسار (غابة طريق المطار).

تدهور الغابات الطبيعية بمنطقة الجبل الأخضر

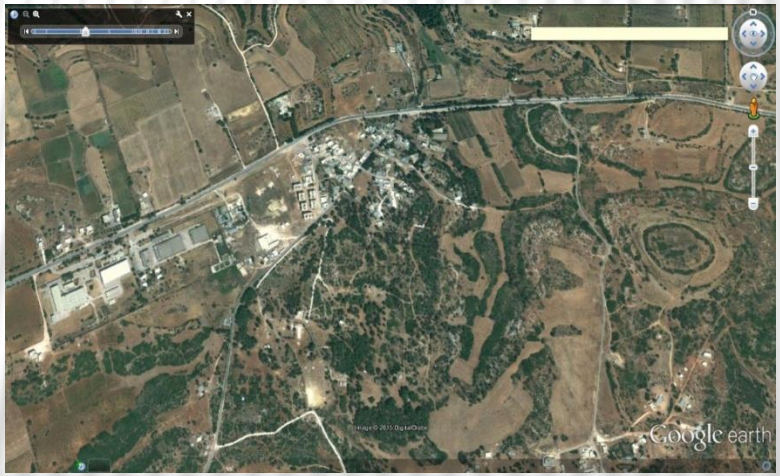

تدهور الغابات الطبيعية بمنطقة الجبل الأخضر

تدهور الغابات الطبيعية بمنطقة الجبل الأخضر

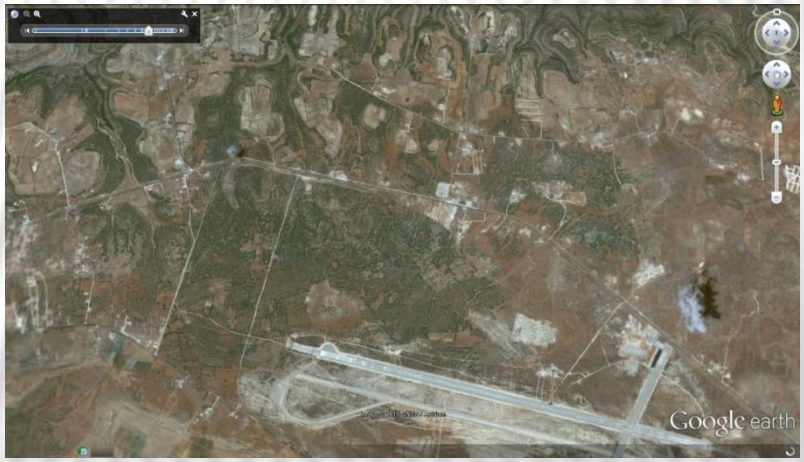

وإذاً !.

لماذا ننمي الغابات ونحافظ عليها ؟.

لأن للغابات فوائد وكثيرة ومنافع متعددة لها تأثيرات هامة ومباشرة على حياتنا ومعيشتنا وبيئتنا المحيطة :

فوائد بيئية وقائية ... وتتمثل بصورة مباشرة في :

•تنقية الهواء الجوي من بعض الغازات الدفيئة التي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري، وعلى الأخص أكاسيد الكربون المختلفة، للحد من تأثيراتها السلبية على حاضر ومستقبل الإنسان والبيئة والتنمية.

•حماية التربة من عوامل التعرية والانجراف والترسبات التي تسببها الرياح والأمطار وتقلبات درجات الحرارة، وتقليل سرعة الجريان السطحي لمياه السيول والحد من آثارها المدمرة، وتحسين خواص التربة وزيادة قدرتها على تجميع وحفظ المياه السطحية وتغذية المياه الجوفية.

•مكافحة مظاهر التصحر والمحافظة الأراضي الزراعية من مختلف مظاهر التدهور، وحماية المدن والقرى والمنشآت الحيوية من مخاطر العواصف وزحف الرمال، وتلطيف الطقس والمناخ الموضعي، مع تقليل معدلات انتشار الغبار والأتربة في الهواء الجوي.

فوائد إنتاجية واقتصادية ... وتتمثل بشكل رئيسي في :

•إنتاج الأخشاب بمختلف أنواعها لاستخدامها في الأغراض الصناعية، مثل صناعة الأثاث، لوازم أعمال البناء، الأدوات الزراعية، الورق، والفحم.

•الحصول على منتجات أخرى، مثل (البذور والثمار، والأوراق، والأصماغ والمواد العصيرية) لاستعمالها في مختلف الصناعات الغذائية والدوائية والعطرية، وإنتاج الزيوت، والوقود الأخضر، وتوفير الأعلاف، والأسمدة ومحسنات الترب الزراعية.

فوائد سياحية وترفيهية ... وتتمثل بصورة أساسية في :

•خلق بيئات جمالية طبيعية لاستجمام السكان حول المدن والمناطق الحضرية تساعد على إقامة المنتزهات العامة وتشجع على تقديم الخدمات السياحية والأنشطة الترفيهية.

•تهيئة البيئة المناسبة للمحافظة على التنوع الحيوي وإقامة محميات للحياة البرية بمنظومتيها (النباتية والحيوانية) لخدمة مختلف الأغراض البيئية والعلمية التثقيفية.

•استحداث فرص مناسبة من العمل اللائق لأبناء المناطق المحيطة بالغابات تكفل لهم مصادر دخل كافية ومستمرة، وتحقق لهم مستوى كريم من المعيشة اعتمادا على النشاط الغابي.

ثلاث
تحديات
رئيسية

1. الأمن المائي :

ندرة موارد المياه : فالمياه الجوفية تمثل المورد الرئيسي للمياه في البلاد وتسهم في توفير أكثر من 95 % من نسب الاستهلاك لجميع الأغراض.

تزايد العجز السنوي : نتيجة للطلب المتزايد والمستمر على المياه، وتزايد نسبة العجز السنوي بين كميات السحب من خزانات المياه الجوفية وبين كميات التغذية الطبيعية لها.

اختلاف طبيعة المناطق : فمعظم المناطق المناسبة بيئياً والتي سبق تشجيرها قد ثم إزالتها، ولم تعد صالحة لإعادة التشجير بعد تحولها إلى مناطق عمرانية أو خدمية.

الحاجة للري الدائم وشبه الدائم : فكثير من المناطق الجديدة التي ستكون مرشحة للتوسع في أعمال التشجير الغابي هي مناطق ذات معدلات مطرية منخفضة ولا تلائم نمو الأشجار.

تدهور نوعية المياه : فبعض المناطق التي من المهم تشجيرها ترتفع نسبة الأملاح في مياهها الجوفية وهي بالتالي غير ملائمة لاستخدامها في أعمال ري الشتول.

تقنين وترشيد الاستهلاك : كميات المياه الكبيرة التي ستحتاجها أعمال الري لعدد 100 مليون شجرة في مختلف مراحلها العمرية سيضاعف من حدة الأزمة المائية.

2. حماية مناطق المشجرات الجديدة : وهي مسألة حيوية بحاجة لمعالجة الجوانب المتعلقة بالآتي :

- حقوق الملكية وأنماط الانتفاع ونظم حيازة الأراضي من جهة.
- ومن جهة أخرى حماية ما يتم إنجازه من العبث والتخريب.
- تنظيم الرعي ومنع دخول الحيوانات إلى مناطق التشجير.

3. مؤامة مراحل تنفيذ المبادرة مع المخططات العمرانية : حيث من المهم أن تكون مناطق التوسعات المستقبلية في أعمال التشجير متكاملة ومتسقة مع المخططات العمرانية المستقبلية.

الإطار العام للحلول والمعالجات المستقبلية الممكنة للتحديات الرئيسية :

بالنسبة لقضايا الأمن المائي :

1. ربط البرنامج بالبرنامج الوطني للمياه والصرف الصحي الذي تم اعتماده والاستفادة من المياه المعالجة في إقامة أحزمة من المشجرات والنطاقات الغابية الوقائية حول المدن، وإقامة الغابات التجارية الاستثمارية.
2. استخدام الأنواع المناسبة من الأشجار التي تتحمل ظروف الجفاف ونوعية المياه المتدهورة.
3. معالجة المياه المصاحبة والاستفادة منها في أغراض إقامة أحزمة غابية وقائية حول الحقول والمنشآت النفطية.

وبالنسبة لقضايا الحماية :

1. تحقيق الإقناع والمشاركة المجتمعية.

2. حماية مناطق المشجرات الجديدة : وهي مسألة حيوية بحاجة لمعالجة الجوانب المتعلقة بالآتي :

- حقوق الملكية وأنماط الانتفاع ونظم حيازة الأراضي من جهة.
- ومن جهة أخرى حماية ما يتم إنجازه من العبث والتخريب.
- تنظيم الرعي ومنع دخول الحيوانات إلى مناطق التشجير.

3. مؤامة مراحل تنفيذ المبادرة مع المخططات العمرانية : حيث من المهم أن تكون مناطق التوسعات المستقبلية في أعمال التشجير متكاملة ومتسقة مع المخططات العمرانية المستقبلية.

1. تفعيل القوانين الجنائية لحماية الغابات وإجراءات تسجيل وتحقيق الحقوق العقارية العينية المتعلقة بالأراضي.

وبالنسبة لقضايا المخططات العمرانية :

1. مراجعة واعتماد مخططات الجيل الثالث.
2. اعتماد مواقع التشجير التي سيتم اقتراحها من خلال المبادرة واعتبارها مكوناً رئيسياً ضمن مخططات الجيل الرابع 2025 – 2050.

الرؤية :

إلتزام وطني بتعزيز استقرار الأمن الغذائي، ومكافحة التصحر، والتخفيف من حدة آثار الجفاف، والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتحسين جودة الهواء، وحماية التنوع الحيوي، من خلال العمل على ترسيخ تنمية مستدامة تعمل على تحقيق :

((أوفر مردود اقتصادي، أكبر فائدة اجتماعية، وأفضل نفع بيئي))

الرسالة :

ـ تأكيد التزام الدولة الليبية بتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مكافحة الفقر والجوع وإعمال الحق في الغذاء، والوفاء بتعهداتها حيال الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ودخلت حيز إلى التنفيذ العملي :"اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن المحافظة على التنوع البيولوجي".

ـ نشر الوعي والتثقيف البيئي بين مختلف شرائح المجتمع من خلال حزمة من البرامج التوعوية والحملات الإرشادية.

ـ إبراز نتائج ومنافع البرنامج التي ستعود على الإنسان والبيئة والتنمية في عموم ليبيا.

ـ تشجيع وتعزيز العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية عن طريق التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والجامعات، لإضفاء طابع جمالي على بعض الأحياء في المدن والقرى.

الأهداف العامة للمبادرة :

- دعم وتشجيع المزارعين على التوسع في غرس الأشجار المثمرة ذات الأهمية البيئية والجدوى الاقتصادية (الزيتون والنخيل) لتحقيق معدلات مناسبة وذات جودة عالية من الإنتاج الوطني تؤهله للمنافسة في الأسواق العالمية، وتحقق إيرادات إضافية للدخل القومي العام.
- زيادة الرقعة الغابية بمختلف أرجاء ومناطق ليبيا بما يساعد على زيادة معدلات جودة الهواء بتنقيته من الغبار والأتربة والملوثات المختلفة، وتقليل مستوى انبعاثات غازات أول وثاني أكسيد الكربون والتقليل من آثارهما السلبية، وتحسين المناخ الموضعي.
- مكافحة مختلف مظاهر التصحر وزحف الرمال لحماية الأراضي الزراعية ووقف التدهور المستمر للموارد الطبيعية المتجددة بالمنطقة المحيطة بالمشروع بما يعزز من قدرتها على التكيف والصمود في مواجهة التغيرات المناخية المستجدة.
- الحفاظ على طبيعة المناطق ذات الأهمية والخصوصية البيئية بزيادة الرقعة الغابية وحماية الحياة البرية، وإعادة إدخال التشكيلات والأنواع النباتية والحيوانية المحلية، والمتأقلمة، مع الإبقاء على بعض المساحات وتطوير مرافقها لخدمة أغراض الاستجمام والترفيه.
- خلق قاعدة مناسبة من البحوث والدراسات العلمية والتجارب العملية في مجال المحافظة على الأحياء البرية (النباتية والحيوانية) وإكثارها، وتطوير المهارات البشرية في هذا المجال من خلال برامج التدريب والإرشاد والتثقيف البيئي.
- توفير فرص عمل مناسبة لفئة الشباب من سكان المناطق المحيطة بالمشجرات الغابية، من خلال قيام بعض أنشطة الاستثمار البيئي، التي تعتمد أساساً على مفهوم حماية البيئة وتنمية عناصر الموارد الطبيعية المتجددة بمناطقهم.

ر.م	رقم القانون وتاريخ صدوره	غرض وطبيعة القانون	الأهداف العامة	التعريفات ومفاهيم المصطلحات	مواضيع حقوق الملكية والانتفاع	مسؤولية التنمية والإدارة والحماية	التجريم وعقوبات المخالفين	آليات تطبيق القانون وعلاقتها مع القوانين الأخرى	الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	الوعي والمشاركة المجتمعية	الاستجابة للمعايير الدولية	الفرص التنموية المتاحة
1	1947/ 111	تاسيسي	حماية	ضعيفة	إعلان غابات محمية	حكومية	جيدة	حرس الغابات	جيدة	جيدة	ضعيفة	متوسطة
2	1950 / 25	تاسيسي	حماية	متوسطة	إعلان غابات محمية	حكومية	جيدة	حرس الغابات	ممتازة	جيدة	ضعيفة	متوسطة
3	1951 / 09	تعديل	حماية	لا يوجد	تحقيق الملكية العامة	حكومية	جيدة	حرس الغابات	ممتازة	جيدة	متوسطة	جيدة
4	1956 / 12	توجه جديد	تنمية وإدارة وحماية	ممتازة	تحقيق ملكية الدولة	الحكومة	ممتازة	حرس الغابات	ممتازة	جيدة	جيدة	ممتازة
5	1971 / 47	توجه جديد	تنمية وإدارة وحماية	ممتازة	تاكيد ملكية الدولة	حكومية	ممتازة	حرس الغابات	ممتازة	جيدة	ممتازة	ممتازة
6	1972 / 75	تعديل	تنمية وإدارة وحماية	لا يوجد	تحقيق ملكية المجتمع	حكومية	ممتازة	حرس الغابات	ممتازة	جيدة	ممتازة	ممتازة
7	1982 / 05	توجه جديد	إدارة	جيدة	تاكيد ملكية المجتمع	مختلطة	ضعيفة	مختلطة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة	متوسطة
8	1992 / 14	تعديل	إدارة وحماية	جيدة	تاكيد ملكية المجتمع	حكومية	متوسطة	الشرطة الزراعية	متوسطة	متوسطة	متوسطة	ضعيفة

ملاحظات أساسية حول الإطار القانوني .. (نقاط القوة والضعف) :

- التغير في طبيعة وأغراض النصوص بداية من مراحل التأسيس وقدرتها على مواكبة التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع السياسية.
- اختلاف التركيز في الأهداف العامة للنصوص بين تكامل الغابات والمراعي، وبين تفعيل إجراءات الحماية، والتنمية، والإدارة بحسب أولويات المراحل.
- الوضوح في مفاهيم ودلالات المصطلحات والتعريفات المستخدمة في النصوص للتعبير عن الأهداف والتوجهات المرحلية لسياسات الدولة.
- تأثر مواضيع حقوق الملكية والانتفاع بتغير التوجهات السياسة للدولة ما انعكس سلباً في بعض المراحل على برامج التنمية والإدارة والحماية.
- تكفّل الدولة بمسؤوليات التنمية والإدارة والحماية، ووضوح الالتزامات الخاصة بالحقوق والواجبات تجاه المؤسسات والأفراد وسكان المناطق المعنية.
- تجريم الاعتداء على الغابات بعقوبات متفاوتة للمخالفين، مع آليات قوية وفاعلة لتطبيق القوانين (حرس الغابات، نيابة الجرائم الزراعية، والشرطة الزراعية).
- التعبير عن مستوى جيد من التكامل مع القوانين والتشريعات الأخرى وخاصة في جوانب حماية مصادر المياه والأراضي الزراعية ووقاية النبات.
- تحقيق مستويات لا بأس بها من الأهداف الاقتصادية والفوائد الاجتماعية والمنافع البيئية، اختلفت في أسبقيتها باختلاف أولويات المراحل.
- وعي ومشاركة مجتمعية يمكن وصفها بالجيدة في معظم الأحيان، لكنها تراوحت بين المتوسطة والضعيفة بدواعي وضرورات مختلفة في أحيان أخرى.
- استجابة مرنة للمعايير الدولية وتفاعل في اتجاهين بتقديم تجارب وقصص نجاح ليبية ساعدت في فتح آفاق واسعة من الفرص للتنمية ومجابهة التحديات.

أولاً : التأسيس لبرامج تنمية الغابات والتوسع في اقامة المشجرات

تشتمل أعمال التأسيس على القيام بمجموعة من الخطوات الأساسية لوضع المخطط الشامل لمثل هذه البرامج وتكفل النجاح في تنفيذها وتحقيق أهدافها المرحلية، حيث تشمل هذه الخطوات على بالآتي :

1. القيام بالدراسات الفنية اللازمة لتحديد وتحليل كافة الجوانب المتعلقة بالبرنامج بمختلف مراحله المستقبلية، والتي تتضمن :

- الخصائص البيئية للمواقع المرشحة لأعمال التشجير (التربة والمياه، الغطاء النباتي، عناصر البيئة والمناخ).
- البنية الأساسية المتوفرة.
- الوضع القانوني للأراضي .
- الظروف الاجتماعية والخصائص الثقافية للمناطق المحيطة بالمواقع .
- الاستخدامات الحالية لأراضي المواقع.
- البدائل الاقتصادية والنشاطات المكملة.

2. إعداد خرائط تفصيلية بمقياس رسم مناسب توضح عليها المكونات والتقسيمات والمشتملات الرئيسية المقترحة لتنمية وتطوير المواقع المرشحة لتنفيذ البرنامج مثل :

- الحدود الحالية وتوسعات الحدود المتوقعة.
- الطبوغرافية العامة.
- التكوينات الإيكولوجية والنباتية المختلفة.
- الإنشاءات والمرافق المختلفة.

3. وضع المخطط الشامل لتنمية المشجرات وتحديد الخطوات التنفيذية واحتياجاتها المرحلية بمراعاة الأسس والضوابط التالية :

- أن يتضمن المخطط الشامل للبرنامج كافة التفاصيل الفنية والمالية والإدارية الخاصة بتنفيذ مختلف المراحل المستقبلية.
- تكريس مبدأ المشاركة مع كافة الجهات ذات العلاقة في حشد وتوفير الاحتياجات المالية والمادية اللازمة لتنفيذ البرنامج خلال مراحله المختلفة.

- الخطوات التحضيرية العاجلة
- الإجراءات والترتيبات التمهيدية
- الاحتياجات المطلوبة للتنفيذ ومتابعة الأعمال

الخطوات التحضيرية والترتيبات التمهيدية :

ـ تحديد أنواع الشتول الملائمة وأسعارها، والأعداد المطلوبة لكل موقع، وتعريف الشروط والمواصفات الفنية لاستلام ونقل الشتول، وطرق تجهيز الأرض والغراسة ومتابعة أعمال الري.

ـ حصر وتحديد التجهيزات الحقلية ومتطلبات التشغيل اللازمة لتنفيذ الأعمال ومتابعتها اليومية بالمواقع المستهدفة بالتشجير، وحشد الموارد المالية الكافية لها.

ـ عقد اجتماعات تنسيقية دورية مع الجهات التي سيتم التعاون بينها لتحديد دورها وطبيعة مشاركتها في تنفيذ الخطة (الوزارات المعنية، البلديات، ومؤسسات المجتمع المدني).

ـ تأسيس غرفة مركزية لمتابعة الأعمال اليومية والإشراف على سير العمل بمختلف المواقع وفقاً للأصول الفنية المرعية، وتجهيزها بوسائل الاتصالات والأدوات المكتبية اللازمة.

شكراً لحسن انتباهكم